حروف حرّة

مجلّة شهرية تصدر عن جمعية تونس الفتاة

العدد السابع، سبتمبر 2021

الحالمون يرحلون باكرا

ملامح من مسيرة مالك الصغيري

(الجزء الأول)

نحو ولاية فقيه حنفية بشتونية؟

طالبان ومشروع الحكم

ملفّ العدد

من قالوا "لا":

تاريخ الاحتجاجات وواقعها في تونس

تقرؤون في هذا العدد:

نحو ولاية فقيه حنفية بشتونية؟ ص. 4-5

طالبان ومشروع الحكم

أنيس عكروتي

ملفّ العدد: من قالوا "لا": تاريخ الاحتجاجات وواقعها في تونس

لماذا فشلت انتفاضة علي بن غذاهم؟ ص. 6-8

فهمي رمضاني

احتجاج مارس 1968 الطلّابي في مواجهة النظام البورقيبي ص. 9

منصف سلطاني

ثورة 2011 وانقشاع الأوهام (الجزء الأوّل) ص. 10-11

حمزة عمر

توكفيل في السونتر- فيل

قراءة في العشرية الديمقراطية التونسية (الجزء الأوّل) ص. 12-13

عماد قيدة

الفنّ شكلا جديدا للاحتجاج في تونس بعد 14 جانفي ص. 14-15

عبير الكوكي

الحالمون يرحلون باكرا

ملامح من مسيرة مالك الصغيري (الجزء الأوّل) ص. 16-19

سوسن فري

صدق السجين، كذب السّجّان ص. 20

قراءة في كتاب "الحبس كذّاب والحيّ يروّح" لفتحي بن الحاج يحيى

خلود الخمّاسي

بين من ينتفض ومن يجني ثمار الانتفاضة ص. 21

قراءة في كتاب "المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي"

كوثر الردّادي

حروف حرّة

مجلّة شهرية تصدر عن
جمعية تونس الفتاة

تأسّست في مارس 2021

رئيس التحرير

حمزة عمر

فريق التحرير

أنيس عكروتي
خلود الخمّاسي
خولة القاسمي
فهمي رمضاني
هشام الزعبي

التصميم

حمزة عمر

مصادر صور الغلاف

maghrebvoices.com

صفحة حركة "جيل جديد" على فايسبوك

للتواصل معنا

redaction@tounesaf.org

نحو ولاية فقيه حنفية بشتونية؟

طالبان ومشروع الحكم

بقلم: **أنيس عكروتي**
عضو مؤسّس لجمعية تونس الفتاة
مهندس بيولوجي
باحث في شؤون الجماعات الجهادية
anis@tounesaf.org

"
طالبان وعلى عكس ما يتناقله العديدون، ليست حركة سلفية علمية ولا حركية ولا جهادية، بل ينتمي أغلب أفرادها إلى المدرسة الديوبندية، إلى المذهب الحنفي فقهيا
"

"أقول للناس في كابول وفي كل أرجاء أفغانستان، لا تقلقوا فممتلكاتكم وحياتكم في أمان، نحن خدّام الشعب والوطن." بهذه العبارات وجهّت طالبان - عبر الناطق بإسم المكتب السياسي للحركة في قطر سهيل شاهين - رسالة طمأنة للشعب الأفغاني.

الرسالة لم يلتقطها آلاف الأفغان الذين تجمهروا في محيط مطار كابل راغبين في الخلاص ولو عبر التعلّق بأجنحة الطائرات، هؤلاء وغيرهم خبروا الحركة الأفغانية وعاش أغلبهم تجارب مريرة خلال فترة حكم طالبان التي امتدت بين سنتين 1996 و2001 تاريخ احتلال القوّات العسكرية الأمريكية وحلفائها للأراضي الأفغانية.

طالبان كذلك تدرك جيّدا أنّ عليها الاستفادة من أخطاء الماضي، فمرحلة الحكم الأولى تميّزت بضعف كبير في الأداء السياسي والاهتمام المبالغ فيه بجزئيات الحياة اليومية للشعب الأفغاني مثل قصة الشعر وتحريم حلق اللحية وفرض البرقع على المرأة على حساب توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والصحية.

التكوين الديني البدائي لقادة الحركة كان مساهما بشكل كبير في غياب رؤية شاملة لإدارة الشأن العام والنهوض الاقتصادي بالبلد، زد إلى ذلك تصلّب المواقف السياسية المتصلبة الّتي أدّت إلى عزلة دولية لبلد يرزح منذ عقود تحت وطأة حروب لا تنتهي.

لكن هل تغيّرت طالبان فعلا؟ هل علينا أن نتفاءل خيرا بما أبدته الحركة من رسائل إيجابية أم أنّ ما بالطبع لا يتغير؟ وما هو شكل النظام السياسي المرتقب لأفغانستان تحت حكمها؟

قبل كلّ هذا ولفهم المشروع السياسي لحركة طالبان، من المهم تسليط الضوء على جذورها الفكرية وتقاطعاتها مع حركات إسلامية أخرى.

طالبان التي تأسست سنة 1994 على يد الملا عمر وعشرات الشباب من طلاب المدارس الدينية، انطلقت مسيرتها نحو الحكم من مدينة قندهار والتي تعتبر المعقل الأبرز للجماعة.

طالبان وعلى عكس ما يتناقله العديدون، ليست حركة سلفية علمية ولا حركية ولا جهادية، بل ينتمي أغلب أفرادها إلى المدرسة الديوبندية، إلى المذهب الحنفي فقهيا، إلى الماتريدية عقيدة وإلى الطريقة الجشتية تصوّفا (إضافة إلى بعض الطرق الأخرى كالنقشبندية والقادرية السهرودية).

الخلل المنهجي الذي وقع فيه العديدون - في علاقة بالانتماء الفكري للحركة - يعود أساسا إلى جنوح طالبان نحو تأويل ديني تقليدي جدّا يجعلها قريبة مع جماعات سلفية بدائية رغم أنّ المذهب الحنفي يُعرَف بمذهب أهل الرأي في مواجهة مذهب أهل النقل، هذا التناقض مردّه الواقع الاجتماعي والبيئة القبلية، خاصّة وأنّ الشخصية القندهارية شخصية متصلّبة تراثية ولا تميل إلى الاجتهاد في التأويل، وقندهار كما نعلم هي الحاضن الأبرز للحركة الأفغانية والمنشأ الأوّل لها.

طالبان هي إذن حركة إسلامية تقليدية حنفية بنزعة قومية بشتونية غالبة (لذلك وجدت في باكستان امتدادا جغرافيا لها) إضافة إلى البعد الصوفي الطرقي الذي يذكّر بجيش الطريقة النقشبندية في العراق كمثال على الحركات الصوفية المقاتلة.

على مستوى الخطاب الجديد للحركة، لنا في المؤتمر الصحفي الأول للناطق الرسمي باسمها ذبيح الله مجاهد أبرز دليل. وجّه مجاهد خطاب طمأنة للشعب الأفغاني بكامل مكوّناته الاجتماعية والعرقية والمذهبية والدينية وأيضا إلى دول الجوار وكافة دول العالم، خطاب في ظاهره مطمأن ولكنّه مفخّخ. فعلى مستوى عمل المرأة وضمان حريّاتها، تعهّدت طالبان بالسماح للمرأة الأفغانية بمزاولة العمل لكن في إطار الشريعة الإسلامية، والشريعة الإسلامية عبارة تحتمل الكثير من التأويل ويمكن التلاعب بها على حسب ما يمليه الحاكم.

وضع الإعلام لا يختلف كثيرا عن وضع المرأة، فقد جاء في كلمة مجاهد أنّ الإعلام حرّ مستقلّ ولكن لا يجب أن يعمل ضدّنا وألا يخالف قيم الإسلام والمجتمع، وهو ما يعني باختصار إعلاما مقيّدا بسلطة طالبان.

الجديد في حركة طالبان هو تطوير قدراتها التفاوضية وتحسين أداءها السياسي وخاصة الإعلامي، إذ تلفت الانتباه صور ضخمة لقادة سابقين وحاليين من حركة طالبان تزيّن شوارع كابل، بينما كان التصوير أمرا محرّما في وقت سابق.

دوليا، تعهدت طالبان بالحفاظ على علاقات جيدة مع كافة الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، تعهد ردّت عليه عدة دول بالمثل على غرار الصين المستثمر القادم على مهل وإيران الجار الذي يحرص على تطوير العلاقات وروسيا رغم بعض

المصدر: Wakil Kohsar, AFP

الاحترازات.
مجتمعيا، تحرص طالبان على كسب ودّ شيوخ العشائر والشخصيات الفاعلة المنتمية لعرقيات أخرى وشخصيات وطنية أخرى منها من كان وجها بارزا في النظام السابق مثل حامد كرزاي وعبد الله عبد الله. نظّم قادة طالبان اجتماعات مكثّفة قصد تشريك ممثلي أغلب العرقيات والمحافظات في مؤسسات الحكم المقبلة حتى إن كان حضورهم رمزيا لإضفاء شرعية وطنية واسعة على منظومة الحكم.
لم تتغيّر طالبان فكريا، والملفت للإنتباه غياب أدبيات مدونة للحركة رغم مرور قرابة 3 عقود على تأسيسها. لكنّ الحركة أصبحت تنظر إلى الماضي بأكثر عقلانية ولا تريد توسيع دائرة أعدائها. قادة طالبان واعون جيّدا بحجم الثروات الطبيعية التي يحتويها البلد ويعتبرون أنّ من الغباء التفريط في هذا المخزون.

لكن هل سيكون حكم طالبان شبيها بالإمارة الإسلامية السابقة؟

"*ستكون حكومة إسلامية نقيّة*"، هكذا علّق زعيم حركة طالبان هبة الله أخوند زاده على مضمون وشكل الحكومة المقبلة. أخوند زاده هو الأمير الثالث للحركة بعد مقتل الملا محمد عمر مؤسس التنظيم والملا أختر منصور الزعيم الثاني.
حسب دستور طالبان يمثّل "أمير المؤمنين" رأس الهرم القيادي في الحركة ويعدّ صاحب السلطات المطلقة، يقابله في النظام الإيراني منصب مرشد الثورة الإسلامية.
يشترط في زعيم طالبان أن يكون أفغانيا من والدين أفغانيين ويعتقد في المذهب الحنفي مثلما ما يحصر الدستور الإيراني منصب المرشد في المذهب الإثني عشري.
من المرجح أن يتشكل مجلس حكم أو مجلس شورى لن يتجاوز دوره مجال الاستشارة، يقابله في النظام الإيراني مجلس تشخيص مصلحة النظام.
بالنسبة للبرلمان، فمن المحتمل ألا تشهد أفغانستان انتخابات نيابية بل سيتم تعيين أعضاء مجلس الشورى من قبل "أمير المؤمنين".
نقلا عن وكالة رويترز، قال القيادي في الحركة وحيد الله هاشمي: "*لن يكون هناك نظام ديمقراطي على الإطلاق لعدم وجود قاعدة له في بلدنا*".
أمّا عن رئيس السلطة التنفيذية (يقابله رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران)، من المرجّح أن يكون معيّنا من قبل الأمير، سيتولى هذا المنصب غالبا الملا برادار أحد نواب زاده ورئيس المكتب السياسي للحركة في قطر. يعتبر برادار الشخصية الطالبانية الأكثر انفتاحا ومرونة على الصعيد السياسي وقد قاد بنجاح المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية وهو يحظى باحترام من قبل طهران وبكين وموسكو. سيكون دوره متعلقا أساسا بالعلاقات الخارجية، لكنّه يظلّ دائما مقيّدا بسلطة الأمير/المرشد.
الإشكال ذاته، ظهر في مصر أيام حكم الإخوان في العلاقة بين الرئيس والمرشد، في تونس كذلك لطالما كان تأثير راشد الغنوشي حاضرا بقوة في سياسات حكومتي الجبالي والعريّض.
تذهب طالبان الجديدة إذن نحو شكل قريب من نظام ولاية الفقيه بإيران مع بعض التعديل خاصة في النقطة المتعلقة بالإنتخابات، هذا على مستوى الشكل أمّا مضمونا فهي تريد أن تتجاوز أخطاء الماضي عبر تشريك خبراء تكنوقراط على رأس وزارات تقنية وشخصيات عشائرية من قوميات أخرى في المجالس الاستشارية حفاظا منها على الاستقرار.

"
تذهب طالبان الجديدة إذن نحو شكل قريب من نظام ولاية الفقيه بإيران مع بعض التعديل خاصة في النقطة المتعلقة بالانتخابات
"

لماذا فشلت انتفاضة علي بن غذاهم؟

بقلم: **فهمي رمضاني**

أستاذ مبرّز في التاريخ

عضو الهيئة المديرة لجمعية تونس الفتاة

fahmi@tounesaf.org

> ***تُمثّل انتفاضة علي بن غذاهم أهمّ أزمة خلخلت أركان الدّولة الحُسينية خلال القرن التاسع عشر، إذ كادت أن تُقوّض النظام السياسي بالبلاد وتعصف بمُلك محمد الصادق باي***

لم يكُن القرن التاسع عشر "*قرن توالي الأهوال فقط على إيالة ضعيفة حسّا ومعنى*" مثلما ذكر ابن أبي الضياف في إتحافه بل كان أيضا فترة حُبلى بالتطوّرات والتحولات والانتفاضات والتحركات التي قادتها طبقات شعبية مُهمّشة رأت أن الدولة قد أصبحت فوق المجتمع.

ولئن ازدادت التحديّات الخارجية المُرتبطة بالتدخّل الأجنبي والتوسّع الاستعماري مُهددّة بذلك الشؤون السياسية والاقتصادية للإيالة، فإنّ احتداد التناقضات بين السلطة والمجتمع وتأزّم الأوضاع الاقتصادية والمالية أدى إلى تفجّر انتفاضة 1864 التي قادها "*رجل من عرش ماجر قال لقومه لا خلاص لكم من ثقل هذا الحمل إلا إذا جمع الله كلمتكم على الامتناع*[1]".

في هذا السياق، تُمثّل انتفاضة علي بن غذاهم أهمّ أزمة خلخلت أركان الدّولة الحُسينية خلال القرن التاسع عشر، إذ كادت أن تُقوّض النظام السياسي بالبلاد وتعصف بمُلك محمد الصادق باي. وقد انطلقت في البداية كتحرّك قبائلي رافض لمضاعفة ضريبة "المجبى" لتصبح فيما بعد انتفاضة عارمة شملت مختلف أنحاء البلاد باستثناء الحاضرة تونس.

وعلى الرغم من أهمية هذه الانتفاضة التي كادت أن تكون مدخلا لعصر جديد، إلا أنّها فشلت في النهاية شأنها شان عديد الانتفاضات التي عرفتها البلاد في العصر الحديث حيث اقتيد "باي الشعب" في النهاية مغلولا في السلاسل لينتهي به الأمر في غياهب سجون باردو بعد عمليات تعذيب قاسية.

لقد قاد هذا التحرك فاعلون اجتماعيون صامتون هبّوا من كل أنحاء الإيالة لمقارعة السلطة غالبا ما تذكرهم كتب التاريخ بنعوت تحقيرية لذلك سنحاول في هذا المقال إعادة كتابة التاريخ من أسفل واستجلاء أهم الأسباب التي أدّت الى انتكاس انتفاضة 1864 وتعطّل إرهاصات بناء مجتمع جديد.

السياق التاريخي

لا يُمكننا أن نفهم الأحداث الكُبرى في التاريخ بدون العودة إلى السياقات التاريخية "فليس المُهم الحدث بل ما وراء الحدث" لذلك لا بدّ من العودة إلى أهم المُستجدات الخارجية التي كان لها تأثير كبير على العالم الإسلامي عامة والبلاد التونسية خاصّة دون أن ننسى خصائص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ميّزت الإيالة التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر: فعلى المستوى الخارجي، ازداد التدخّل الاستعماري في الشؤون الاقتصادية التُونسية، فبعد احتلالها للجزائر سنة 1830، فرضت فرنسا على تونس مُعاهدة تجارية أجبرتها على إلغاء احتكارها للتصدير والسماح للتجار الأجانب بالتوريد والتصدير بمعاليم جمركية محدودة جدا، الأمر الذي أدّى إلى توسّع النُفوذ الرأسمالي الأوروبي في البلاد التونسية وإغراق السوق المحلية بالبضائع الأوربية وتعمّق التبادل غير المتكافئ في ظلّ وجود نظم إنتاج متخلّفة ما قبل رأسمالية.

أمّا على المستوى الداخلي، فقد تميّزت سياسة البايات بإطلاقية الحكم والفساد المالي، فقد بلغت ثروة محمد الصادق باي الذي حكم بين 1859 و1882 حوالي 20 مليون ريال أي أكثر من ميزانية البلاد التي كانت لا تتجاوز 15 مليون ريال. هذا بالإضافة إلى كثرة عمليات اختلاس الأموال التي قام بها مُوظفّون بالدّولة: فقد غادر محمود بن عياد في 1852 إلى فرنسا حاملا معه 80 مليون ريال وفي 1864 فرّ القائد نسيم شمامة مصطحبا معه 20 مليون ريال، دون أن ننسى القُروض التي تمّ نهبها من قبل الوزير الأكبر مصطفى خزندار أو العائلة الحاكمة.

وقد أدّى هذا كلّه إلى احتداد التناقض بين المجتمع والسلطة واتساع الهُوّة بينهما خاصّة وأنّ أوضاع الطبقات الشعبية قد ساءت كثيرا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد أُفلس الحرفيّون والفلاّحون وانتشرت البطالة وعمّ الفقر جميع مُدن الإيالة. بيد أن الأمر الذي عمّق مأساة الطبقات الشعبية، يتمثل في النظام الجبائي الثقيل والمُجحف الذي ترى فيه السلطة "*خصدا لشوكة العُربان وكبحهم عن العصيان*[2]". لذلك تعددّت الجبايات والضرائب والمُكوس التي تمّ فرضها في كل المجالات، فمنذ 1840 أقرّ أحمد باي ضريبة "القانون" وهو أداء على الزياتين يُؤديّه الفلاحون بالساحل. أما في 1850 فقد ارتفعت ضريبة العُشر

المصدر: realites.com.tn

المُوظّفة على الحبوب، في حين فرض الباي في جويلية 1856 ضريبة جديدة تتمثّل في ضريبة "المجبى" وهي ضريبة شخصية تبلغ 36 ريال وتشمل كل الراشدين باستثناء سكان تونس والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس. وكان القيّاد لا يأخذون هذه الضريبة من الراشدين فقط بل أيضا على الأطفال وحتّى على الأموات في الكثير من الأحيان، بيد أن مضاعفة هذه الضريبة من قبل محمد الصادق باي الذي قال عنه ابن أبي الضياف أنه يظنّ أنّه "*ينظر بنور الله فما يظهر له هو السداد والصلاح*[3]" لتصبح 72 ريالا سيكون إيذانا باندلاع غضب عارم شمل معظم أنحاء الإيالة سرعان ما تحوّل الى انتفاضة.

أهم أسباب فشل انتفاضة علي بن غذاهم

انطلقت شرارة الانتفاضة في أول مارس 1864 عندما بادرت قبيلة بني زيد في عمالة الأعراض (قابس) برفض أداء المجبى التي تمت مضاعفتها إلى 72 ريالا. وقد عمل علي بن غذاهم وهو فلاح من ماجر على توحيد كلمة قبيلتي ماجر والفراشيش، كما دعا إلى وحدة القبائل ورفض المجبى، لذلك رفعت القبائل المنتفضة شعار " لا للمجبى بعد اليوم" و"يسقط الباي". وقد انتشرت الانتفاضة في كامل البلاد باستثناء الحاضرة تونس مُهدّدة بذلك السلطة القائمة خاصة إثر توحّد أغلب القبائل واتفاقها على رفض المجبى. بيد أنه وعلى الرغم من أهمية انتفاضة علي بن غذاهم فإنها فشلت في النهاية في تغيير الأوضاع وإمكانية بناء أفق جديد للإيالة التونسية. فماهي أهمّ الأسباب التي أدت إلى فشل هذا التمرّد؟

تتميّز الإيالة التونسية في القرن التاسع عشر بغلبة الرابطة القبلية والعصبية على الانتماء الوطني الذي كان هلاميا أو هو بصدد التشكّل، هذا بالإضافة إلى وجود أنمطة إنتاج عتيقة ما قبل رأسمالية مثل نمط إنتاج المخامسي- ونمط الإنتاج الإتاوي أسهمت في تخلّف الاقتصاد وركود علاقات الإنتاج دون أن ننسى- الضعف الديمغرافي الرهيب الناتج عن الأوبئة الدوريّة. لذلك فإن فشل انتفاضة 1864 يعود في جانب أوّل إلى هذا التكوين التاريخي والسوسيولوجي الذي يميز العلاقات بين الأفراد فوجود الخلافات القبلية مثل الخلاف الباشي الحسيني الذي قسّم البلاد خلال الحرب الأهلية في منتصف القرن الثامن عشر هذا بالإضافة إلى انتشار العصبية القبلية وعلاقات الولاء القائمة على التضامن العضوي أدّى بسرعة إلى تقسيم الصفوف وانفراط الوحدة. لذلك عمل الباي على إحياء الصراعات القبلية والخلافات التاريخية وبمجرد نجاحه انخرم التضامن وعادت القبائل إلى ولائها العصبي.

ومن المُؤكّد أن ضُعف الوعي الوطني وتغلغل الرّوح القبلية يحيلنا إلى أزمة أخرى متعلقة أساسًا بضعف الصلة بين المدينة والبوادي، فقد كانت هناك شبه قطيعة بين ما يجري في الأرياف وما يجري في المدن نتيجة انعدام الروابط التي تكفل الاندماج والتكامل بين عالم الحضر وعالم "العربان" مثلما تذكر بعض المصادر التاريخية. فابن أبي الضياف مثلا يحتقر "العربان" الذين اعتبرهم مجموعة من "الرعاع" و"السفهاء". وقد ترسّخت هذه القطيعة منذ الهجرة

> تتميّز الإيالة التونسية في القرن التاسع عشر بغلبة الرابطة القبلية والعصبية على الانتماء الوطني الذي كان هلاميا أو هو بصدد التشكّل

الهلالية التي عمّقت الشرخ بين المدن والأرياف ثم خلال العهد الحفصي حيث أصبح التطوّر الاجتماعي الثقافي منحصرا فقط داخل المدن.

من جهة أخرى، فمن الأهميّة بمكان عند دراسة الانتفاضات والثورات الانتباه للقوى المُحرّكة وخاصة الطبقة التي قادت التحرّك: ففي انتفاضة 1864 نجد أن أهمّ طبقة محرّكة للأحداث كانت طبقة الفلاحين والعمال والخمّاسة وهي فئة لديها وعي عتيق ما قبل رأسمالي وضعيفة من الناحية العددية. لذلك كانت هذه الطبقة غير قادرة على بناء أفق جديد أو افتكاك السلطة وتغيير الأوضاع إذ تمثل هدفها في الاقتصار على التخلي على ضريبة المجبى وإبطال العمل بالدستور. ألم تطالب الجماهير بالعودة إلى الشريعة والتخلي عن الدستور والتنظيمات؟ ألا يعكس ذلك تمسّك المجتمعات التقليدية بالقوالب القديمة؟

فضلا عن ذلك، فقد كانت هذه الطبقة خاضعة لعلاقات الانتاج الاقطاعية أو المخامسية الأمر الذي يُؤكّد افتقارهم لبرنامج ثوري واضح وأهداف محدّدة بدقة وتكتيك يعمل على تجنيد الجماهير وتعبئتها للانتقال لبلوغ الأهداف. لذلك سيطر طابع العفوية وضعف التنظيم، فقد كانت الحركة مُشتّتة ومُجزأة وغير قادرة على بناء تحالف قوي ومتماسك. في هذا الإطار يعتبر الهادي التيمومي أن فشل انتفاضة علي بن غذاهم هو انتصار لشخصية التاجر البحّار الصانع الرئيسي لتاريخ البلاد والمُحرّك لدينامية التطوّر بفضل نشاطه التجاري على الفلاّح الثائر الذي يبادر دائما بالانتفاضة والثورة ولكن يفشل في النهاية لأنّه تعوزه الخبرة والتكتيك على الرغم من أنه شجاع ومقدام.

أما على المستوى الخارجي، فقد أدّى دعم الدول الاستعمارية الأوربية والإمبراطورية العثمانية لنظام الباي إلى قمع الانتفاضة وفشلها، فقد تحرّكت الدول الأوروبية وقرّرت توجيه قطع من أساطيلها إلى تونس بدعوى حماية رعاياها ومصالحها حيث وصلت في 21 أفريل 1864 إلى المياه التونسية بارجة بريطانية لحقتها سفن حربية فرنسية حلت بحلق الوادي. وهكذا وجد الباي نفسه محاطا بدعم أوروبي وعثماني في نفس الوقت.

حينما انتهت انتفاضة علي بن غذاهم في جويلية 1864 سلّطت حكومة الباي على الثوار وعلى السكان كابوسا من الزجر بلغ درجة من الفظاعة جعل قناصل الدول الأوروبية يقدمون استنكاراتهم المتتالية. فقد نكّلت محلة الجنرال رستم بالشمال الغربي حيث تمّ فرض المغارم ومصادرة الأملاك وإرسال الأسرى إلى العاصمة مُكبّلين بالأغلال ليموتوا موتا بطيئا تحت سياط الجلادين. أما في الساحل فقد نشر الجنرال زروق موجة من الرعب والفزع في النفوس بقيت خالدة في المخيال الجمعي، فقد كان يأمر بشنق الثوّار وسلب الأموال وقتل النساء والأطفال وقد تمكّن من جمع 25 مليون ريال من سوسة والمنستير والمهدية فقط. ومكافأة لزروق على أعماله الشنيعة، عيّنه الباي في فيفري 1865 عاملا على سوسة والمنستير ليخيّم على الساحل كابوس من الرعب والفزع. وبحلول سنة 1867 -السنة الشهباء- ستتأزم الأوضاع أكثر لتبلغ درجة غير متوقعة من السوء فقد استفحلت الأوبئة وانتشرت ظاهرة أكل لحوم البشر وعمّ الفقر والجوع جُلّ الأنحاء إلى أن تنفرج الأوضاع نسبيا مع تولّي خير الدين للوزارة الكبرى بين 1873 و1877.

الهوامش

[1] و[2] و[3]: ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الجزء الخامس، وزارة الثقافة، تونس، 1996.

"كانت هذه الطبقة غير قادرة على بناء أفق جديد أو افتكاك السلطة وتغيير الأوضاع إذ تمثل هدفها في الاقتصار على التخلي على ضريبة المجبى وإبطال العمل بالدستور"

احتجاج مارس 1968 الطلّابي في مواجهة النظام البورقيبي

بقلم: **منصف سلطاني**

أستاذ وباحث

في التاريخ السياسي المعاصر

moncef.soltani409@gmail.com

لم تكن أحداث 1968 الطلّابية في تونس معزولة عن بقية الأحداث التي شهدتها العديد من بلدان العالم وخاصة بلدان القارة الأوربية، ولعل أبرزها الأحداث الطلابية لماي 1968 بفرنسا وكذلك الأحداث بألمانيا حيث نادى الطلبة بالديمقراطية الداخلية ومراجعة مناهج التعليم. وقد دعا تواتر مثل هذه الأحداث عددا من الباحثين والملاحظين إلى اعتبار 1968 بمثابة سنة الانتفاضة العالمية للشباب.

كانت البلاد التونسية شهدت خلال فترة الستينات عدّة تحولات اجتماعية واقتصادية كبرى لعل من أهمّها تجربة التعاضد تحت إشراف الوزير أحمد بن صالح والتي لم تنجح في تحقيق أهدافها التنموية المرجوّة.

وعلى الصعيد السياسي، قام الرئيس الحبيب بورقيبة بحظر جميع الأحزاب السياسية المعارضة وذلك إثر المحاولة الانقلابية لسنة 1962 والّتي قادها عبد العزيز العكرمي والأزهر الشرايطي وغيرهم. وقد كان الحزب الشيوعي التونسي من أبرز التنظيمات الّتي شملها الحظر آنذاك ممّا دفع عددا من أعضائه إلى الدخول في العمل السرّي.

اتّجه الحكم في تونس في تلك الفترة نحو التفرّد والشخصنة، إذ كان للرئيس بورقيبة موقف مناهض من مسألة تكريس قيم الديمقراطية والحريات النقابية، التي يعتبرها غير ملائمة في هذا الوطن بسبب عدم النضج الفكري، حيث كان يرى أن الشعب التونسي غير مؤهل لممارسة الديمقراطية في ظل انتشار الجهل والتخلف.

سيطر الحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي الدستوري) على كلّ مفاصل السلطة وأحكم قبضته على المنظّمات الوطنية مثل الاتّحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

شهدت الجامعة التونسية في هذه الفترة عدة توترات تعود إلى احتداد الصراع بين طلبة الحزب الحاكم (الدستوريين) وطلبة المعارضة (من اليساريين أساسا

المصدر: leaders.com.tn

وبعض التيّارات الأخرى) داخل الاتحاد العام لطلبة تونس الذي كان وقتها في تبعية للحزب الاشتراكي الدستوري وقد بقيت هياكل المنظمة الطلابية إلى بداية السبعينات خاضعة لسيطرة الطلبة الدستوريين دون منازع.

تحرّك المئات من الطلبة في فيفري 1965 تنديدا بالتمييز بين طلبة الحزب الحاكم والطلبة الآخرين على مستوى الخدمات الجامعية كالمبيت والمنح. وفي ديسمبر 1966، تم إعلان الإضراب العام عن الدروس للمرة الأولى في تاريخ الجامعة التونسية من طرف بعض الطلبة المعارضين بمعزل عن الاتحاد العام لطلبة تونس.

عرفت الجامعة كذلك في تلك الفترة تحرّكات طلابية احتجاجا على العدوان الأمريكي ضدّ الفيتنام واستنكارا للعدوان الإسرائيلي على مصر سنة 1967.

في شهر مارس من سنة 1968، شهدت الجامعة التونسية عديد الاضطرابات التي كانت بمثابة مواجهات يومية بين الطلبة وقوات البوليس. وقد ازدادت وتيرة الاحتجاجات داخل أغلب المؤسسات الجامعية لتصل لاحقا إلى المعاهد الثانوية. فقام الطلبة المنتمون إلى منظمة "آفاق" (برسبكتيف) المعارضة آنذاك بتعليق اللافتات المناهضة للنظام البورقيبي على جدران الأحياء الشعبية بتونس العاصمة. وقد بلغت هذه الاضطرابات أوجهها حين وقع الإعلان عن الإضراب العام المفتوح عن الدروس بكل المؤسسات الجامعية والمعاهد الثانوية.

لم تبق السلطة السياسية مكتوفة الأيدي تجاه هذه الاحتجاجات، حيث بادرت بقمعها مباشرة عن طريق المليشيات التابعة للحزب الحاكم بالتعاون مع قوّات الأمن. كما قامت كل من وزارتي التربية والتعليم العالي بتقديم عطلة الربيع من 23 مارس إلى يوم 19 مارس حتى تخلو الكليات والمعاهد من الطلبة والتلاميذ وذلك بقصد إفشال تنظيم الاحتجاجات الطلابية.

اقتحمت قوات الأمن الجامعة التونسية واعتدت بالعنف على عدد كبير من الطلبة وتسبّبت في إصابة الكثير منهم بجروح خطيرة. وفي يوم 20 مارس انطلقت عمليات الإيقاف الّتي شملت خاصة مجموعة برسبكتيف إذ وقعت محاكمة حوالي 94 طالبا منهم و7 آخرين من الحزب الشيوعي المحظور أمام محكمة أمن الدولة. كما شملت هذه المحاكمات أيضا 27 طالبا بعثيا. تراوحت الأحكام السجنية بين عدة أشهر و16 عاما.

تعتبر هذه الانتفاضة حسب اعتقادنا مفصلية في طبيعة العلاقة بين الطلبة من جهة والنظام البورقيبي من جهة أخرى، حيث دخلت الحركة الطلابية في صدام مع السلطة السياسية، وهو ما أدّى إلى تكرار قمع الاحتجاجات خاصة في فيفري 1972. وقد مثّلت هذه التحرّكات أوّل بادرة في شقّ عصا الطاعة داخل المنظّمات الوطنية الّتي كانت تدور في ذلك الحين في فلك الحزب الاشتراكي الدستوري، وهو ما سيتكرّر بعد عشر سنوات بشكل أكثر حدّة ودموية مع الاتحاد العام التونسي للشغل في أحداث جانفي 1978.

> اقتحمت قوات الأمن الجامعة التونسية واعتدت بالعنف على عدد كبير من الطلبة

أهمّ المراجع

- بوقرة (عبد الجليل)، **النظام البورقيبي: الصعود والانحدار**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011
- بوقرة، (عبد الجليل)، **فصول من تاريخ اليسار التونسي**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011

ثورة 2011 وانقشاع الأوهام (الجزء الأوّل)

بقلم: **حمزة عمر**

رئيس جمعية تونس الفتاة

hamza@tounesaf.org

مرّت أكثر من عشر سنوات على ثورة 2011، ولا شكّ أنّها كانت حافلة بالأحداث: فرار بن علي، القصبة 1، القصبة 2، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، اغتيال شكري بلعيد ومحمّد البراهمي، الحوار الوطني، المصادقة على الدستور، المواعيد الانتخابية لـ2014 و2018 و2019، وفاة الباجي قائد السبسي...

فضلا عن الأحداث، كانت العشريّة الأخيرة حافلة بالآمال. لمّا فرّ بن علي، ظنّ العديد من أبناء الشعب التونسي أنّ عهد الظلم والقهر والقمع قد ولّى إلى غير رجعة. لكن مع مضيّ الزمن، ما فتئت هذه الآمال تتبدّد شيئا فشيئا. ومع أزمة الكورونا وعجز أجهزة الدولة الفاضح عن معالجتها وما صحبها من تردّي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بلغ الإحباط أعلى مستوياته.

مع إعلان الرئيس قيس سعيّد تفعيل الفصل 80 من الدستور، سرت حالة من الاستبشار لم نعهدها منذ فترة طويلة في الشارع التونسي، وهو ما تشير إليه استطلاعات الرأي الأخيرة التي رأى فيها حوالي ثلاثة أرباع التونسيين أنّ البلاد تسير في الطريق الصحيح. على أنّه يجدر اعتبار 25 جويلية قطيعة مع كامل المسار الذي سارت فيه البلاد منذ 2011. فبغضّ النظر عن مآل هذه الإجراءات، فهي تمثّل تحرّكا لشخص واحد يلبس جبّة المنقذ ويماهي بين إرادته وإرادة الشعب دون رقيب عليه في مقابل مسار مؤسساتي وضعه دستور 2014، على علّاته، من المفترض أن تتوازن فيه جميع السُلط المؤسّسة القائمة (بشكل مباشر أو غير مباشر) على المشروعية الشعبيّة.

بهذا المعنى، يشكّل 25 جويلية رجوعا، وإن كان مؤقّتا، إلى حكم الفرد وذلك بمباركة الشعب وتهليله. لا يمكننا إلّا نسجّل فشل المسار الّذي انطلق منذ 2011 برمّته. هذا الفشل كانت له بوادر منذ وقت سابق، ربّما لم ننجح في استقرائها في حينها.

وهم الثورة من دون قيادة

منذ الأيّام الأولى التي تلت 14 جانفي، تكاثرت التحاليل المنبهرة بهذه الثورة الأفقية التّي لم يقدها أحد بعينه، وإنّما انخرط فيها الشعب التونسي بمختلف أطيافه بشكل عفوي. إن سلّمنا بذلك جدلا، فإنّ غياب القيادة قد يكون ميزة في فترة الهدم، لكنّه يتحوّل إلى عائق كبير وقت البناء. في الفترة الأولى الّتي اقتصرت فيها الثورة على الأفعال الاحتجاجية، قد يكون غياب القيادة قد أربك النظام الّذي لم يعرف من يواجه بالضبط: هناك محتجّون في الشوارع، لكن من يحرّكهم وينظّم خطواتهم؟ أمّا بعد أن فرّ بن علي، كانت هناك حاجة إلى أن يكون هناك حوار حول ما يجب فعله، وهذا الحوار لا يمكن أن يقوم به كائن هلامي اسمه "الشارع" أو "الشعب".

يمكن أن نلمح هذا التخبّط من خارطة الثورة في مسألة جوهرية في 2011: من الّذي سيقود المسار الانتقالي آنذاك؟ اعتصاما القصبة كانا بوضوح ضدّ مشاركة أركان النظام السابق في هذا المسار، وحتّى بعد التحوير الّذي أجراه محمّد الغنوشي على حكومته، ظلّ هناك إصرار على إسقاطها إلى أن سقطت فعلا. لكن لم تعوّضه شخصيّة تتمتّع بأيّ قدر من المشروعية الثورية، بل عوّضه الباجي قائد السبسي الوزير في عهد بورقيبة ورئيس مجلس النواب في عهد بن علي. المثير للانتباه أنّ مطلب إسقاط الحكومة خمد بعد هذا التعيين. لماذا حصل ذلك؟ أيملك قائد السبسي مشروعية لا تتوفّر في محمد الغنوشي؟ في الحقيقة، كان لقائد السبسي قدرة على عقد الصفقات لم يملكها محمّد الغنوشي رجل الاقتصاد التكنوقراط المرتبك أمام الذي يحصل. كان يكفي لقائد السبسي أن يجلس مع اتّحاد الشغل واتّحاد الأعراف وأهمّ الأحزاب ليضمن استمراريّة حكومته إلى حين إجراء الانتخابات.

طبقة سياسية قاصرة

يمكن أن نعتبر أنّ الثورة "صودرت" منذ ذلك الحين، إذ أنّها لم تعد ملكا للشارع، وإنّما لمن يتنافسون على استلام السلطة ويتفاوضون/يتنازعون في هذا الصدد. بعد عقود من التصحّر السياسي، لم تكن لدينا طبقة سياسية قادرة فعلا على أن تقوم بأعباء المرحلة وتعبّر عن مطالب فئات الشعب. فجأة تصدّرت المشهد السياسي أحزاب بعضها لم يكن في الأمس القريب قادرا على تنظيم أصغر اجتماع دون ضغوط كبيرة، وبعضها كان متشتّتا بين العمل السرّي والمنفى، وظهرت أحزاب أخرى كالفقاعات. لم تكن لمختلف هذه التشكيلات حتّى الفرصة لكي تنظّم

> *غياب القيادة قد يكون ميزة في فترة الهدم، لكنّه يتحوّل إلى عائق كبير وقت البناء*

صفوفها وتبني هيكلة صلبة، بما أنّ الموعد الانتخابي كان قريبا للغاية، فمالت إلى الارتجال في عملها، وهو ما أنهكها وأدّى بعدد كبير منها إلى الانهيار، سواء كان ذلك مباشرة بعد انتخابات أكتوبر 2011 أو بعد حين.

سرعان ما اكتشفت القوى الجديدة، وخصوصا من صعد منها إلى الحكم وظلّت جزءا من السلطة طوال هذه الأعوام، على غرار حركة النهضة، ميزات الموقع الّذي تبوّأته وخاصة لمّا تبيّنت أنّه لا محاسبة تذكر على ما أنجز أو ما لم ينجز. يكفي أن تجترّ مقولة "لم نحكم بمفردنا" لتتفصّى من كلّ شيء ولا يتحمّل المسؤولية أحد. ربطت هذه القوى علاقاتها مع أصحاب المصالح والمتنفّذين لتتمعّش من المنظومة ("السيستام") كما تشتهي، معوّضة الفساد السابق الذي كان شديد التمركز حول عائلة الرئيس الأسبق بفساد معمّم يمكن فيه لكلّ صاحب نفوذ، وكذلك لكلّ فئة أو قطاع منظّم (كالنقابات والتنظيمات التجارية والمهنية) بشكل يسمح له بالضغط على الدولة متزايدة الوهن، أن يحقّق ما يشاء من مكاسب له ولدائرة علاقاته، حتّى لكأنّ الديمقراطية أضحت تعني لدى الكثيرين حقّ الجميع في الاستفادة من الفساد.

ما الّذي يريده الشعب؟

كان من الصعب على "الشعب" أن يقف في مواجهة السيل، وفي الحقيقة أنّه عكس المقولات الشعبوية من طينة "الشعب يريد ويعرف ما يريد"، لم يكن يبدو انّ "الشعب" واع فعلا بما يريده. لئن كان شعار "شغل، حريّة، كرامة وطنية" من أكثر الشعارات التي رفعت في فترة الاحتجاج، فأنّ مضمونها لم يكن واضحا بالمرّة. مثلا، لِمَ يقع فصل الشغل عن الكرامة في حين أنّه ليس إلا وسيلة لتحقيقها؟ وما الشغل المقصود، إذ يبدو أنّ الكثيرين أرادوا به "مسمارا في حيط" في الوظيفة العمومية وهو ما تعجز الدولة -بداهة- عن ضمانه؟ وما الحريّة التي نبغيها وما حدودها؟ هل يمكن حدّها مثلا بـ"المعلوم من الدين بالضرورة" أو بعدم الاعتداء على المقدّسات؟ وما الذّي تعنيه حقّا عبارة "الكرامة الوطنية" إذا كان النجاح في استجداء الهبات والقروض إنجازا عظيما يُقابل بالتهليل؟

هذا الالتباس حول ما يريده الشعب أتاح صعود العديد من الشعبويين، بدءا بالعريضة الشعبية في 2011 وانتهاء بالرئيس الحالي. لا يملك الشعبويون حلولا حقيقيّة في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الّتي تغرق فيها البلاد، وإنّما يملكون مقولات شديدة التعميم يلوكونها في جميع المناسبات، وإن فضُل بعضهم الآخر فذلك بفضل بلاغته أو إحسانه استغلال نفاذه إلى المنابر الإعلامية، لا لامتياز برنامجه، إن وجد.

ربّما تجد خيبة الأمل في واقع ما بعد الثورة أجلى انعكاس لها في تراجع نسب المشاركة في الانتخابات منذ 2011. وفي حقيقة الأمر، فإنّ آلية الانتخاب نفسها عجزت أن تكون تعبيرا صحيحا عن الإرادة الشعبية إذ أنّها لم تعد أن تكون وسيلة تقنيّة في بناء مؤسساتي شديد الشكلانية طغى على كامل المسار.

> "
> لكأنّ الديمقراطية أضحت تعني لدى الكثيرين حقّ الجميع في الاستفادة من الفساد
> "

توكفيل في السونتر- فيل

قراءة في العشرية الديمقراطية التونسية (الجزء الأوّل)

بقلم: **عماد قيدة**

مسؤول توزيع بالشبكة العربية للأبحاث و النشر

imedn@hotmail.fr

ها قد مضت عشر سنوات منذ حطّت الديمقراطية رحالها في أعلى نقطة من أفريقيا، وكأن هذا الاختراع الأثيني، يقول للعالم أنّ درجة استحقاقك لنعم الديمقراطية تقاس أيضا، من بين ما تقاس به، بمدى قربك الجغرافي من مهدها، أي من أوروبا.

عشر سنوات مضت من التهليل والاحتفاء، وحتى التطبيل للديمقراطية الناشئة، ودعاوى دعمها ومؤازرتها حتى تكون تونس مثالا يحتذى به لدى بلدان الجنوب التي لا تزال قاصرة عن حكم نفسها بنفسها، وعن "إبهار العالم" كما فعل الشعب التونسي.

في معرض حديثنا عن الديمقراطيات الناشئة، تحضرنا ذكرى المفكر والرحّالة الفرنسي ألكسي دي توكفيل، الذي لطالما اعتُبر خير من عاين وكتب عن الديمقراطية كمفهوم حاكماتي gouvernementalité يخص العالم الضيق للسياسة، بالإضافة إلى كونه نظاما وفلسفة اجتماعية تتغلغل في مستوى عدد لا نهائي من الممارسات داخل مجتمع العيش المشترك والفضاء العام.

في كتابه الأشهر "الديمقراطية في أمريكا" دوّن دي توكفيل عصارة تجربته من داخل مجتمع كان يعيش دمقرطة (تحولا نحو الديمقراطية) شاملة كانت تشحذ جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، وقد أراده رسالة الى مواطنيه في فرنسا التي كانت لا تزال مشتتة بين أحلام التحرر ودعوات الملَكية والتسلّط.

تنبع أهمية استدعاء توكفيل اليوم من الحاجة الملحة إلى عقول ثاقبة الملاحظة وصارمة الحكم والنقد، موضوعيا لا ذاتيا، وهو الشيء الذي ندرَ وجوده خلال العشريّة الديمقراطية التونسية، والتي لم تنتج فكريا أكثر من دراسات نخبوية إما مطبّعة مع ديمقراطية صورية وإجرائية لم تؤثر في شيء على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي، اللهم بالخراب ومزيد التقهقر، وإما محاولات فكرية رافضة لمشروع الديمقراطية المستوردة من بلدان لا علاقة لها بالديمقراطيّة، لكنها ظلّت صيحات منفردة لم تجد أذنا صاغية لا داخل أسوار الجامعة ولا خارجها.

تصل الديمقراطية في تونس اليوم إلى نفق مسدود حيث استوفت جميع شروط الفشل، الذي بات جليا حتى عند من لم يطلع على شيء من نظرية النظرية السياسة وتاريخ تطور الديمقراطية في الغرب وفي العالم.

> تصل الديمقراطية في تونس اليوم إلى نفق مسدود حيث استوفت جميع شروط الفشل

1 ـ أزمة التمثيل السياسي

أحد أهم أسس الديمقراطية، هي كونها نظاما تمثيليا قبل كل شيء، يمنح للمحكومين حق اختيار من يحكمهم، فضلا عن تقديم الطبقة السياسية خيارات حقيقية أمام الناخب ليرى نفسه في أحدها. غير أن العملية الانتخابية بعد انتفاضة 2011 حافظت دائما على ظاهرة الاستقطاب الثنائي التي تضرب مبدأ حرية الاختيار في صميمه، وعادة ما كان هذا الاستقطاب يدور في فلك ثقافي أو هووي لم يسهم سوى في تعويم وطمس المشاكل الأساسية للناخب، الذي وإن كان انجرّ طوعا في البداية إلى التصويت إما لمن يبيعون الهوية، أو لأولئك الذين يناهضونها، إلا أنه راح مع تقدّم عمر الديمقراطية يدرك أن الهوية وحدها دون خبز عصيّة على الابتلاع، وهو ما أدّى بنا في الأعراس الانتخابية الأخيرة إلى مأزق تمثيلي حقيقي، صار فيها حفنة من المتعصّبين والمتفرّغين لمصلحة أحزابهم، هم من يقررون من يحكم السواد الأعظم الذي انخرط في نقاشات سيبرانية عقيمة لا تترجم إلى مساهمة انتخابية، ولا إلى تعبئة احتجاجية فاعلة.

تحول المشهد السياسي سريعا من ديمقراطية ناشئة إلى بارتيتوكرازيا Partitocrazia على غرار النمط الذي ضاق الايطاليون به ذرعا وثاروا عليه، وهو نظام الحزبوقراطية لا تسعى سوى الى تمثيل نفسها والدفاع عن مصالحها، حيث تقوم، حسب آلان تورين، بـ *"مراكمة موارد هائلة ومستقلة عن المشاركة الارادية لأعضائها بحيث يصبح بوسعها من جراء ذلك أن تختار مرشحيها للانتخابات وتؤمن نجاح عدد منهم ضاربة بعرض الحائط مبدأ اختيار الحاكمين بحرية من قبل المحكومين"*.

2 ـ مجتمع مدني بلا بوصلة

يعتبر المجتمع المدني بمفهومه الواسع أحد الأعمدة الأساسية للديمقراطية، فهو يمثل تلك الحلقة الواصلة بين مجتمع الناس العاديين وشواغلهم، وبين عالم السياسة وماكينته البيروقراطية. لاحظ توكفيل عن الديمقراطية الأمريكية أن أشكال التجمعات شديدة التنوع للمواطنين تضطلع، وبشكل شبه اعتباطي، بمهمة كبرى هي سد الهوّة بين تطلعات الفرد المنتمي إلى هذه التجمّعات وبين من هم على قمة هرم السلطة. فالقيمة الليبرالية لمفهوم المجتمع المدني تتمثل في الاعتداد بالنفس وروح المبادرة، وهي تجد مكانها في الكنائس ونقابات العمال والجمعيات البيئية وغيرها من التعاونيات التي ينتظم فيها المرء سعيا منه إلى تحقيق مصالح معينة لتلك الفئة حتى ولو كانت شبه مجهولة للعموم. بمثل هذه التجمّعات، يكتسب المواطن دربة ويمنح نفسه خبرة في المحاججة والمطالبة والتنازلات، تجعله مهيّئا للخوض في غمار السياسة وصنع القرار العام. نبدأ من هذه النقطة في

نقد العقلية المدنية التونسية، فلقد أثبتت التجربة أن هذا التكامل المحمود بين الدولة والمؤسسات السياسية من جهة، والمجتمع المدني من جهة أخرى، غائب تماما في ذهنيتنا، إذ يظلّ يصطدم بذهنية ثنائية تفصل فصلا صارما بين من عليهم أن ينكبوا على الاشتغال بالسياسة دون غيرها وبين من تنتمي اهتماماتهم وتطلعاتهم إلى عالم "اللاسياسة". جعل هذا التقسيم المجحف السياسيين يدورون في فلك "ما بعد السياسة" وهو مصطلح يحيل إلى نضوب ينابيع الايديولوجيات والأفكار السياسية والتبشير بحكم الخبراء، كما جعل من يمارسون العمل المدني محرومين من الولوج إلى مراكز اتخاذ القرار السياسي، هذا إذا يوصموا بالوصولية والتخفي وراء العمل الجمعياتي بغية تحقيق مطامح سياسية، وكأن تلك تهمة في حد ذاتها.

بعد انتفاضة 2011 تحول مفهوم المجتمع المدني ـ من كونه أحد أذرعة السلطة وأدواتها في إيهام العالم بلا تسلّطية الدولة من خلال بعث جمعيات ومنظمات ومنصّات وغيرها من "المبادرات" الوهمية والتي لا دور لها سوى تلميع سياسات الحزب الحاكم ـ إلى حالة عنوانها الوحيد الغموض حول الأجندات التي تحرّك عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية الناشطة في البلاد، فضلا عن التمويلات التي تضخ لمنتسبيها من جهات خارجية.

إلى جانب الناشطين المجتمعيين المشبوهين، نجد كذلك جمعيات ومنظمات تتّخذ تلقائيا قضايا مسقطة بشكل فاضح على واقع ليس لها، إذ هي عوضا عن الانطلاق من أوجاع المجتمع الذي هي فيه، تقوم باستيراد مشاكل أمريكو ـ أوروبية لا هي من بين أولويات مجتمعها ذي الديمقراطية الناشئة ولا هي واضحة للعيان.

لم يكن العمل المدني من تقاليدنا قبل حراك 2011، لذلك فشلت الثورة في بلورة أهداف واضحة ورؤية مجتمعية، غير سياسوية، لمستقبل البلاد، وهو ما جعلها تقع في براثن المتناحرين سياسيّا، حيث يسعى كل طرف إلى أن ينسب النجاح المفاجئ للثورة له ولنضالاته السابقة حتى وإن كانت نضالات لا ديمقراطية في سبيل دولة ثيوقراطية (لاهوتية) أو نظام تسلطي آخر تحت مسمى يساري أو قومي.

ألكسي دي توكفيل. لوحة لتيودور شاسوريو. المصدر: ويكيبيديا

نشهد اليوم بعد تدابير تجميد البرلمان نفس الحالة من الشلل المجتمعي، الذي بوغت كالعادة بالقرارات المتخذة من أعلى هرم السلطة السياسية تجاوبا مع صوت الشارع الساخط، وقد غاب أي تمظهر جمعياتي تنظّمي من أي نوع كتجاوب مع هذا الحراك، وهو ما نتج عنه كالعادة ظهور راكبين على الحدث بعد نجاحه في زعزعة النظام القائم، مثل ما سمي "المجلس الأعلى للشباب" الذي نصب نفسه منبعا للحراك ومسؤولا على الحرص على تحقيق أهدافه.

3 ـ نقص المناعة الديمقراطية

من نافلة القول اعتبار أي ديمقراطية غير قادرة، بمؤسساتها السياسية والبيروقراطية، ومن خلال "*الذهنية الديمقراطية لشعبها*" على حد تعبير توكفيل، أن تمنع أو تقطع الطريق أمام الطامعين في التفرد السلطوي بالحكم، هي لم تكن يوما ديمقراطية من الأصل، فهذه الأخيرة كلّ متكامل تعمل ميكانيزماته السياسية والثقافية على نطاقات متوازية، وهي وإن تخلق بذلك جدلا متواصلا وتفاعلات متنوعة بين أقطابها، فإن الفيصل يكون دائما القانون المتفق عليه من قبل الجميع. أما بالنسبة للديمقراطية التونسية، التي احتفينا بجانبها الإجرائي وباركها المراقبون، وتوجتها أكاديمية نوبل بجائزة السلام، بقيت منقوصة وعرجاء لا من خلال غياب مشبوه لمرجعيات قانونية محورية مثل المحكمة الدستورية فحسب، بل وكذلك من خلال غياب الدمقرطة المجتمعية والاقتصادية والجامعية. تجثو إلى اليوم على صدر الاقتصاد التونسي- سياسات لا هي ليبرالية ولا هي سياسات مطوّقة صريحة، بل هي طبخة وتوليفة من القوانين المكبّلة والفساد الشامل التي تخدم زمرة من العائلات المتنفذة منذ الاستقلال، تسدّ شرايين الاستثمار الخارجي وتحتكر سبل خلق الثروة بالنسبة لأبناء البلد من خلال سياسة إسناد رخص الاستثمار ورخص بيع الخمور وتغيير صبغات المؤسسات وغيرها.

> "
> *لم يكن العمل المدني من تقاليدنا قبل حراك 2011، لذلك فشلت الثورة في بلورة أهداف واضحة ورؤية مجتمعية*
> "

الفنّ شكلا جديدا للاحتجاج في تونس بعد 14 جانفي

بقلم: **عبير الكوكي**

باحثة في العلوم الاجتماعية

ثانية ماجيستير اختصاص "تنمية محلية وعمل جمعياتي"

koukiabir643@gmail.com

> ***لا يحتاج الفن تصاريح. هو على الأرصفة أو على الجدران أو داخل فضاء احتجاجي***

يُعرِّف تشارلز تيلي الحركات الاجتماعية على أنها تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح تضمّ حال تشكّلها طبقات مهمة في المجتمع مثل العمال والجماعات النسائية والطلاب إلى جانب العنصر الفكري، والشيء الذي سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالضيم قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية في وضعية سياسية بعينها[1]، وهي أيضا تلك الجهود المنظّمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة[2]، ولكن حسب الباحث الفرنسي إيريك نوفو لا يمكن تحديد مفهوم واحد للحركات الاجتماعية لأن ذلك سيوجّه الباحث لمّا تتجاوزه الحركة لأنها متغيرة دائما حسب السياق الجيو- بوليتيكي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي وحسب حالة تشكل العلاقات بين السلطة والفاعلين المتعرضين للهيمنة وبنية الفرص السياسية المتوفرة.[3]

في تونس منذ 14 جانفي 2011، لاحظنا ظهورا لافتا لحركات اجتماعية غير تقليدية وغير منظمة بالشكل التقليدي المتعارف عليه وهذا نظرا لتراجع دور المؤسسات والتنظيمات السياسية التقليدية في مقابل تصاعد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي.

تحوّل الفضاء العمومي إلى ساحة جاذبة للعديد من الحركات الاحتجاجية وهذا في حد ذاته تغيّر في رمزية الشارع الذي أصبح ساحة متاحة للاحتجاج والتعبير، فهو فضاء مفتوح غير فئوي بمعنى أنه ليس حكرا على فئة معينة أو تيار ما وهذا ما يعطيه جاذبية دائمة ليكون وسيطا جديدا في إعادة رسم ملامح العلاقة بين المجتمع والدولة وفي هذا الإطار ظهرت أشكال احتجاجية جديدة تضمنت فاعلين جدد وأساليب جديدة اعتمدت الفن كوسيلة أبرزها حملة "فاش نستناو" التي ثارت ضد قانون المالية التكميلي في 2017 و2018 والتي من أهم مطالبها المحافظة على المؤسسة العمومية من الخوصصة حيث كانت المظاهرات بقيادة كتيبة المهرجين الناشطين[4] ، وهو فاعل جديد يقتحم الفضاء الاحتجاجي يعبر بطريقته عن مشاركته في الشأن الوطني ويفتك مكانه داخل المجال العام الذي تحاول أن تهيمن عليه الدولة لصالحها. المهرج رمز للفن الذي أقصته الدولة من المجال العام وأخضعته إلى أطرها التقليدية المعلبة التي تكرس ثقافة المناسباتية الباهتة.

لا يحتاج الفن تصاريح. هو على الأرصفة أو على الجدران أو داخل فضاء احتجاجي. المهم أنه موجود ويطالب بمكانته ومنخرط في التحولات السوسيوثقافية والسياسية والاقتصادية، فالغرض من الثقافة وفق مفهومها الأصلي هو أن تكون عاملا للتغيير وليس عاملا للحفاظ على الوضع القائم على حد تعبير زيجمونت باومان[5] ، عرفت البلدان العربية ومن بينها تونس خلال الثورات وحتى قبلها وبعدها ظهورا لنوع جديد من الفن "فن الشارع" أو "الستريت ارت" ، وهو نوع من الاستيلاء على الفضاء الحضري بمنهج فني مهما كان نوعه. يتضمن هذا المنهج عددا من الأساليب (الكتابات الحائطية "الغرافيتي" مثلا) وهو المثال الأبرز والذي عرفناه خلال الاحتجاجات في تونس حيث غصت الجدران بالكتابات المؤيدة لإسقاط النظام والمنادية بالحرية والكرامة وغيرها من شعارات الثورة، على غرار عديد البلدان مثل المغرب ولبنان حيث ينتشر فن "الغرافيتي" في الشوارع الرئيسية في العاصمة اللبنانية بيروت وفي الحدائق العامة في مدن صيدا وطرابلس وغيرها ويقدم رسائل متنوعة مثل تأييد الشعب السوري أو الاعتراض على النظام الطائفي في لبنان. على الرغم من أن" الغرافيتي" يعد مخالفا للقانون اللبناني حيث أنه يصنف "مشوه للممتلكات العامة" فإن حركات الغرافيتي قد تزايدت كثيرا لدرجة يصفها بعض المحللين بأنها تعبر عن "ثورة صامتة في لبنان"[6].

ويستند الفنانون في ابداعهم إلى البنية التحتية الحضرية والهندسة المعمارية والأضواء والظلال وقد يبلغ حجم الكتابة الحائطية سبعين سنتيمترا أو سبعين مترا، ويعتبر "الغرافيتي" فنّا نابعا من الطبقة الفقيرة التي تحاول التعبير عن نفسها أو التمرد ضد السلطة ويعود أصل هذا الصنف من التعبير الفني إلى زمن بعيد بل ربما منذ كهف لاسكو الذي يعود إلى العصر الحجري القديم كما أن "الغرافيتي" يزدهر اليوم في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وأوروبا ونذكر من ضمن الفنانين التونسيين الذين اكتسبوا شهرة عالمية "شوف" و"كوم" و"الصيد" وهو أوّل من أدخل الستريت ارت إلى مدينة القيروان[7] .

في سياق آخر وفي احتجاجات جانفي 2021 تم رشق الأمن بالطلاء (الدهن) في فعل احتجاجي جديد يخرج فيه

لوحة للفنّانة "أوم" في الحمّامات. المصدر: أمامة بوعصيدة"- فايسبوك

الفن من أطره التقليدية ليقتحم الحقل السياسي. هي حركة فنية ليست اعتباطية بل تتضمن موقف رفض للموجود بطريقة مبتكرة يمكن من خلالها فهم علاقة القطيعة بين السلطة المتمثلة في الأجهزة الأمنية وبين المحتجين، كما يمكن تأويلها أيضا على أنها طرح لبدائل جديدة ترفض القمع والعنف وتعوضه بالألوان والفن. ربما هو أيضا مشهد يعبر عن رفض الشباب لواقع يتميز بالضبابية وسعيا لتغيير السياسات الثقافية خاصة التي لم تواكب سياق العولمة ولم تنخرط في التحولات الحاصلة داخل المجتمع ولم تسع لاحتواء هذه الفئة ولم تشركها في صياغتها أي السياسات، ويلاحظ المنصف ونّاس أن معظم السياسات تعطي للدولة أو للسلطة المركزية احتكار التدخل في المجال الثقافي وغالبا ما تناط مهمة التخطيط للدولة وحدها والنتيجة أن التخطيطات أو السياسات الثقافية الراهنة ذات توجه ماضوي فلا يعدو الأمر أن يكون عرضا لأنماط سلوك الدولة في توجيه الحياة الثقافية[8].

إنّ الأشكال الاحتجاجية الجديدة التي تعتمد الفن كوسيلة للتعبير عن المواقف السياسية أخرجته من الفضاءات المغلقة إلى الفضاءات المفتوحة ومن أطر تقليدية مقيدة إلى أطر شارعيه تتيح حرية أكثر لممارسيه وتجعل منه مؤثرا أكثر في الوعي الجمعي وقادرا على إحداث التغيير، في ظل تراجع دور المؤسسات الثقافية التي ظلت تعيد إنتاج نفس الوظائف ولم تتخلص من أعباء البيروقراطية وتسعى إلى تأسيس علاقة مشهدية استهلاكية مع الفن شأنها شأن السلطة التي تستحوذ على الأشكال الفنية مهما اختلفت محاملها ومضامينها هي في سعي دائم وحثيث للسيطرة على الأذواق الفنية ومضامينها وهو تقريبا ما نستخلصه من نظرية "العنف الرمزي" لبورديو في علاقة بالحقل الفني[9].

إن ما نلاحظه من تحولات في الاتجاهات الاحتجاجية من حيث تنوع أشكالها وتغير مساراتها يعبر عن وعي الشباب المحتج وعن سعيه لافتكاك حصته من الحقوق والحريات هذه الأشكال الفنية التي استعملها الشباب كوسيلة للاحتجاج هي وسيلة للحلم أيضا ونحن في حاجة إلى الكثير من الحلم في هذا البلد.

> "
> *هذه الأشكال الفنية التي استعملها الشباب كوسيلة للاحتجاج هي وسيلة للحلم أيضا ونحن في حاجة إلى الكثير من الحلم في هذا البلد*
> "

الهوامش

[1] تشارلز تيلي، **الحركات الاجتماعية**، المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص14

[2] نفس المصدر، ص13

[3] مالك زغدودي، "الاحتجاج الفني، استقراء في تجربة كتيبة المهرجين الناشطين باعتبارهم أحد الفاعلين الجدد"، **كراسات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية**، العدد2، جويلية 2019، ص154

[4] المصدر السابق، ص189

[5] زيجمونت باومان، **الثقافة السائلة**، المركز العربي للأبحاث والنشر، بيروت، 2018، ص16

[6] هالة الحفناوي، "الحائطيون: المجموعات المتأهبة في شوارع الدول العربية"، **اتجاهات الأحداث**، العدد6، يناير2015

7 مهدي بالشيخ وأنيسة البرّاق، "الفن يقتحم الشارع"، **رسالة اليونيسكو**، أبريل_يونيو، 2019، ص23

[8] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **نحو سياسة ثقافية عربية للتنمية**، تونس، 2001، ص83

[9] أمين الحسيني، "الحركة الاجتماعية الفنية كأفق تفكير: فنّ الشارع: الهامش يثور على المؤسسة؟ موت الأب أم ميلاد أب جديد؟" ضمن: إشراق الغديري، زياد زراعي، ياسين النابلي، **في سوسيولوجيا الاحتجاج والتنظم لدى الشباب التونسي**، منظمة راج تونس، سبتمبر 2018، ص115

الحالمون يرحلون باكرا

ملامح من مسيرة مالك الصغيري (الجزء الأوّل)

بقلم: **سوسن فري**

الكاتبة العامة لجمعية تونس الفتاة

saoussen@tounesaf.org

> ***عرف مالك مرارة الحرمان منذ نعومة أظافره، حيث أمضى جزءا كبيرا من طفولته دون حضور والده، الذي مكث طويلا في غياهب السجون حتى أنه يقول بأنه عرف تونس من خلال سجونها***

فجعت الساحة النضالية والسياسية والثقافية في الناشط مالك الصغيري يوم 10 جوان 2021 إثر غرقه بقنال وادي مجردة بمدينة فوشانة عن عمر يناهز 36 سنة.

من سخرية الاقدار أننا كنا قد اتفقنا مع الراحل على اجراء مقابلة مباشرة في شهر فيفري من سنة 2020 لكتابة سيرته التي نعتبرها مميزة وحافلة بالتجارب وتمثل شهادة عن سيرة جيل كامل من الشباب آمن بالشارع والتغيير انخرط قبل الثورة في النضال وظل يحلم إثرها وانخرط في اغلب التحركات، غير ان ظروفا خاصة حالت دون اجراء المقابلة في تلك الفترة، فأرجأنا الموعد إلى أجل غير محدد إلى أن صُدمنا بخبر وفاته ينتشر على شبكات التواصل الاجتماعي.

هزّنا الخبر واتخذنا قرارا باستئناف ما عزمنا على انجازه مع مالك وتواصلنا مع زوجته السيّدة عزّة الدربالي التي رحبت بالدعوة. أنجز هذا البورتريه إثر مقابلة مباشرة أجريناها معها، وهو تعبير عن رغبتنا في تخليد ذكرى الراحل الذي كان رمزا من رموز النضال الشبابي قبل وبعد ثورة 2011.

النشأة

بدأت عزة رحلة تعريفها لمالك بالقول بأنه من مواليد سنة 1985. تعود جذور عائلته إلى مدينة تالة التابعة لولاية القصرين. كان مالك، رحمه الله، معتزا للغاية بانتمائه إلى "الأرض الحرشة" كما كان يحلو له ان يدعو تالة. يبدو أن فرط تعلقه بها جعله يتماهى معها ويكتسب بعضا من صفاتها، كصلابته وجلده وعلو همته.

تقول عزة بأنها كانت تدعوها تندرا بـ"تالة الشقيقة" لفرط ما كانت حكايات مالك عنها تغذي خيالاتها بصور عن مدينة ساحرة طوباوية، لا تنتمي فعلا إلى هذا الوطن.

ولد مالك بمدينة القصرين ولكن عائلته سرعان ما انتقلت إلى تونس العاصمة، حيث ترعرع ونشأ وخطا فيها خطواته الاولى في عالم المعرفة والحب والسياسة.

كبر مالك في حي التحرير قرب العاصمة. تتكون عائلته من والدين وثلاثة إخوة كان هو اوسطهم. اختار له والده "عم الصادق" من الأسماء اسم مالك، تيمنا باسم المفكر الجزائري الراحل مالك بن نبي، أحد رواد النهضة الفكرية العربية الاسلامية في القرن العشرين. فنشأ مالك غاضبا، قلقا، مفكرا، يسائل كل البديهيات بعقل هادئ ورصين.

كانت عائلة مالك تؤمن بالالتزام السياسي وينهل أفرادها من مشارب فكرية مختلفة. فتجد بينهم الإسلامي والقومي والماركسي- مختلفون جدا ولكن يتفقون بشدة على معارضة النظام القائم ومناهضته.

دخل والده السجن مرتين متتاليتين بسبب آرائه ومواقفه السياسية، الاولى في عهد بورقيبة والثانية في عهد بن علي، وقضى بين جدرانه سبع سنوات مجتمعة.

دفعت العائلة الموسعة غاليا ثمن التزام ابنائها. حتى أنه اتفق في احدى السنوات أنّه لم يبق مع جدته من أبنائها الخمسة سوى أصغرهم سنا، بعد أن سُجن كل من والد مالك وعمه وجنّد ثالثهم قسرا بمحتشد رجيم معتوق وعاش رابعهم في المنفى.

"الله وحده يعلم مقدار الألم الذي عاشته جدته المسكينة في تلك الأيام القاسية" تقول عزة بتأثر.

عرف مالك مرارة الحرمان منذ نعومة أظافره، حيث أمضى جزءا كبيرا من طفولته دون حضور والده، الذي مكث طويلا في غياهب السجون حتى أنه يقول بأنه عرف تونس من خلال سجونها.

يكتب مالك في أحد نصوصه *"لماذا لا أحضن ابي مثل بقية الاطفال؟ لماذا أزور ابي اسبوعيا وسط الزحام والبوليس والعصي الغليظة والكلمات النابية التي لا اعتقد ان طفلا في مثل سني سمعها يوما؟ لماذا يار بي ليس لنا حق الذهاب مع والدينا إلى البحر أو حديقة الحيوان أو مدينة الالعاب، لماذا لا نسهر امام التلفاز ككل العائلات التي تظهر في التلفاز، ونحن نضحك ملء شدقينا في بيت دافئ جميل؟"*

شكّلت كل هذه الظروف مجتمعة وعي مالك السياسي في سن مبكرة جدا. كان يعي أنّ والده سجين سياسي، يدفع ثمن أفكاره الحرّة، وكان يسرّ لأصدقائه المقربين بأن أكثر ما يخشاه أن يحيا ابنه اديب بعيدا عنه.

"هل يمكن أن أصف ما حدث بأنه سخرية الأقدار؟ لقد تحققت جميع مخاوف مالك وها أنه يغادر اديب، ابن الخمس سنوات، إلى الأبد..." تقول

عزة وقد تهدّج صوتها.

وجد مالك في بيتهم الصغير مكتبة كبيرة تحوي بين رفوفها أمّهات كتب الفكر والنقد والأدب العربي والأجنبي، فنشأ قارئا نهما، يلتهم الكتب بلهفة شديدة حتى أنه لا يصبر احيانا على الشروع في مطالعة كتاب يغريه عنوانه، قبل الانتهاء من كتاب آخر يحمله بين يديه، فلا يتوانى عن مطالعتهما في نفس الآن.

لطالما أربكت هذه الصورة عزة وابهرتها في نفس الآن، فأي عقل ذاك الذي يملكه ليسمح له باستيعاب كتابين في الآن نفسه وأي شغف معرفي ذاك الذي يحرّكه فيجعله لا يكاد يصبر على سبر أغوار الكتب؟

لمالك جانب آخر في شخصيته لطالما استظرفته عزة، حيث تذكر بأنه عندما كان صغيرا، كان مجنونا بحب النادي الأفريقي ومتعلقا للغاية بأجواء الفيراجات، التي كان يضطر أحيانا لقضاء ليال بأكملها في ملاعب كرة القدم لأجلها.

"*هكذا هو مالك، قصووي في كل شيء ويلاحق شغفه بجنون، مثلما كان في حبه لي*" تقول عزة التي تعتقد بأن الفيراج كان مساحته الوحيدة للتنفيس عن غضبه في تلك السنوات.

الدخول إلى الجامعة ومسيرة الالتزام الطلابي

انتقل مالك إثر حصوله على شهادة الباكالوريا سنة 2004 إلى المعهد التحضيري للدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية بالقرجاني أين اختار أن يتخصص في التاريخ والجغرافيا. مثّل انتقاله إلى الجامعة منعرجا حاسما في حياته حيث يقول عن ذلك في إحدى تدويناته:

المصدر: صفحة "جيل جديد" على فايسبوك

"اعتدلت في جلستي وقد انتهيت من احتساء القهوة، اعدت التفكير فيما ينتظرني قادم الأيّام، كانت فكرة أنّي "ايتيديان" تسيطر عليّ منذ اسابيع، العائلة وولاد الحومة وصحابي يعلمون الآن أني طالب، نقرا في الفاك (...)، يخفق قلبي بشدة كلما سرحت بأحلام يقظتي، في كل مكان منذ نجاحي في الباك وأنا نحمم كان في الفاك والجو والسياسة وكرهبة الحاكم..."

دخل مالك الجامعة ماركسيا ملتهبا على حد تعبيره ونضج وعيه بسرعة. التحق منذ ولوجه عتباتها بالاتحاد العام لطلبة تونس، وانتمى إلى اتحاد الشباب الشيوعي، الفصيل الشبابي لحزب العمال. لم تكن رحلته بالمعهد التحضيري يسيرة، حيث اضطر لدفع ثمن التزامه الطلابي بإحالته على مجلس التأديب إثر سلسلة من الاضرابات التي قادها مع رفاقه لدمج ملحق حي الخضراء مع المعهد التحضيري بالقرجاني وجملة من المطالب الأخرى التي تعنى بحقوق الطلبة. كلّفته هذه التحركات عقوبة بالطرد النهائي من المعهد في سنته الاخيرة ممّا حرمه من اجتياز مناظرة دخول دار المعلمين العليا التي كان يتطلّع إليها بفارغ الصبر.

أثّرت حادثة الطرد على نفسيته وسبّبت له الكثير من الحزن والقلق. لحسن حظه، تمكّن بعد محاولات عدة من الترسيم ورفاقه المطرودين بكلية 9 أفريل بالسنة الثالثة بقسم التاريخ.

اجتاز مالك إثر ذلك مناظرة الدخول إلى الدار بنجاح باهر وتمكن من الالتحاق بمدارجها باستحقاق متحديا بذلك سلطة مجلس التأديب التي نكّلت به لقمع صوته الغاضب ولبث الرعب في نفوس الطلبة حتى لا يفكروا مجددا في خوض التجربة النقابية داخل معهد طالما عرف بـ"انضباطه".

كانت عزة شاهدة على لقاء مالك بالمديرة سنة 2007 التي أصابها الذهول عندما لمحته وسط الساحة في دار المعلمين العليا. بادرها مالك بالتحية قائلا "أستاذة شنية احوالك؟" فجزعت وصاحت فيه بهلع "آش

> لم تكن رحلته بالمعهد التحضيري يسيرة، حيث اضطر لدفع ثمن التزامه الطلابي بإحالته على مجلس التأديب إثر سلسلة من الاضرابات

تعمل هنا؟" فما كان من مالك إلا أن أجابها بكل هدوء "نقرا مدام". لم تنس عزة نظرات عينيه التي كان يرمق بها المديرة حينها، كانت مزيجا من التحدي والفخر ومفعمة بروح الانتصار.

في نفس تلك السنة 2008، كان لقاؤها به لأول مرة إثر اجتماع عام حضره مالك بكلية 9 أفريل، دفاعا عن طالبة تمّ اعتقالها على خلفية نشاطها النقابي بسوسة.

تقول عزّة بأنها أعجبت به منذ لمحته أوّل مرة، إذ "*كان مميزا في كل شيء، حتى في العبارة التي يفتتح بها الاجتماعات العامة. كان يفتتح كلمته على عكس بقية الرفاق بالقول "باسم الرافعين الفؤوس فوق الرؤوس، باسم الصانعين من السيوف مناجل. لقد كنت اعتبرها تعويذته.*"

حفرت كلماته اثناء ذلك الاجتماع في نفس عزة عميقا، حتى أنها تذكر إلى اليوم باسترسال قوله عن الطالبة المعتقلة "*أجمل وأنقى وأرقى وأعظم فتيات تونس تلك التي تقبع في السجون، لا تلك التي تقوم بحثا عن حذاء يلائم احمر الشفاه.*"

لا يمكن لعزة أن تنسى ذلك اليوم، كان مالك جامحا ثائرا، يخطب تارة، يضرب على الطاولة التي يقف فوقها تارة اخرى في مواجهة "قوات القمع" كما كان يدعوهم.

تقول محدثتنا بأنه كان يتحوّل تماما في لحظات المواجهة المباشرة مع البوليس، يتغير ذلك الهدوء واللطف ليتحول إلى شراسة مخيفة. يبدو أنّ تلك كانت طريقته في الانتقام من سنوات الظلم والتنكيل والهرسلة التي عرفها في طفولته.

تعود الذكريات بعزة لتقول بأنه على عكس انفعاليتها، كان مالك حليما هادئا وصاحب عقل راجح. كان خطيبا مفوها كذلك، وصاحب كاريزما عالية وقادرا على تجميع الطلبة حوله بيسر.

في نفس تلك السنة، غادر مالك صفوف اتحاد الشباب الشيوعي وانخرط في الحزب الديمقراطي التقدمي. أين استمرت تجربته داخله لسنتين، ثمّ استقال مع المجموعة التي عرفت بمجموعة الـ27.

"*خرج من الحزب لأنه كان يرفض أن يكون مجرد حطب لمعارك البعض أو دمية يحرّكها البعض الاخر لخدمة أجنداتهم. كان مالك يرفض الوصاية بشدة. إثر خروجه من تلك التجربة بدأ يفكر في ضرورة خلق حركة شبابية افقية تتجاوز معضلات التنظيمات الكلاسيكية وبقية التجارب الموجودة على الساحة حينها.*"

كان مالك على قلق كأنّ الريح تحته، دائم الشكّ والسؤال، لا يكاد يستقر في تنظيم حتى تعصف الشكوك برأسه فيغادره. تقول عزة بأنه كان طوباويا وحالما، كأنما لا ينتمي إلى هذه الحياة.

انتقل إثر ذلك إلى تأسيس حركة "جيل جديد" التي بدأت ارهاصاتها الأولى في شكل نقاشات داخل أسوار الجامعة سنة 2008 تم الاعلان عنها في 28 افريل 2011.

توطدت صداقة مالك بعزة منذ 2008، حيث كانت تجمعهما نقاشات ولقاءات يومية.

"*كنت حذرة للغاية، ظللت أراقب المشهد عن بعد حتى افهم ما يدور حولي ثم انخرطت كمستقلة في اتحاد الطلبة. كان لمالك دور مهم في تحديد خياراتي، ولكن لا يعني هذا أننا لم نكن نختلف في رؤيتنا للأمور وتقديرنا للمسائل. على العكس تماما، كنا نختلف ونتخاصم بشدة أحيانا بسبب ذلك ...*"

"*استعر الحب وبدأت علاقتنا في جانفي من نفس تلك السنة، كنا نشعر بأننا نحلق فوق السحاب. حب ونضال وأحلام كبرى وورود حمراء ونجاحات واخفاقات..*" قالت عزة بكثير من الحنين.

إثر تخرجه تعرض مالك للفرز، حيث لم يتم انتدابه للتدريس في المعاهد الثانوية رغم تخرجه من دار المعلمين العليا التي كان أبناؤها يتمتعون بحق الانتداب الآلي. كان يعلم بأنه يدفع ثمن نشاطه السياسي.

إثر الثورة، تم انتدابه أستاذا للتعليم الثانوي وعيّن بولاية القيروان، غير أنه لم يتحمل قيود الوظيفة والابتعاد عن العاصمة في تلك الظرفية الحساسة، فترة ما بعد الثورة، فتخلى عن عمله وعاد إلى العاصمة أين التحق بقناة تي ان ان كمعد ومقدم لبرنامج "جدل في الفكر والسياسة والدين". غير أنّ التجربة لم تدم طويلا لأن القناة توقفت عن البث ولم يسع بعدها إلى العمل في بقية القنوات التي كان يعتبر أنّها محسوبة على أطراف معينة.

من أكثر المسائل التي كانت تشغل فكر مالك مسألة الزعامات داخل البنى التنظيمية الهرمية، والوصاية التي يمارسها البعض خاصة على الشباب ومن هناك كان تمسكه بفكرة الافقية ومحاولته لخلق فضاء للتفكير فيها من خلال تجربة جيل جديد. كان يرفض أن تتم مصادرة عقله من قبل الشيوخ والزعماء. كان حرا جدا ومستقلا جدا، لقد قتل الاب كما تقول عزة.

" *كان يكن لوالده الكثير من الحب والاحترام ولكنه كان حرا، مستقلا،*

> **كان مالك على قلق كأنّ الريح تحته، دائم الشكّ والسؤال، لا يكاد يستقر في تنظيم حتى تعصف الشكوك برأسه فيغادره. تقول عزة بأنه كان طوباويا وحالما، كأنما لا ينتمي إلى هذه الحياة**

وفيا فقط لنفسه. فتحت لنفسه مسيرة خاصة به لا تتماهى مع مسار والده، الذي لم يسع يوما للتأثير على توجهاته. لقد كانت عائلة تحسن ادارة الاختلاف ببراعة مدهشة."

كان شجاعا كذلك، حتى أنّ عزة كثيرا ما كانت تسأله مندهشة "ألا تخاف؟ ألا تخشى بطش البوليس؟" فكان يجيبها "*نعم أخاف، الخوف شعور طبيعي ولكني لست جبانا. الجبن هو المرفوض*".

ترشّف مالك الحياة بشغف وعاشها بكل تجاربها، فكانت ثرية مليئة بالحب والإخفاقات والنجاحات والأحلام الكبيرة. تقول عزة أنّ مالك قد عاش كل شيء بشكل مبكر، ففي عمر صغير خاض عدة تجارب ثرية داخل اتحاد الطلبة والديمقراطي التقدمي وجيل جديد وكان يجد نفسه في مواقع قيادية رغم عدم حرصه على ذلك

مالك والثورة

إثر اشتعال شرارة الثورة، التهب مالك واعتبرها لحظته الموعودة فانخرط فيها بكل حماس يؤلب على النظام في الاجتماعات العامة داخل الكلية ويشارك في التحركات في الشارع في تلك الأيام الملتهبة، حتى أنه سافر متخفيا في شاحنة إلى تالة اثناء محاصرتها من قبل البوليس ليفهم ما يحدث هناك ويساهم في التحركات.

تعرّض مالك للاختطاف من قبل سيارة أمنية أثناء مروره بالقصبة في اتجاه الكلية، حيث وضعوا كيسا فوق رأسه وحشروه في السيارة. أنزلوه في منطقة تدعى جبل الرصاص أين انهالوا عليه بالضرب المبرّح وطلبوا منه أن "يريض" لأن الآتي سيكون أفظع ان استمر على نفس سيرته. ولكنه لم يتوقف.

تقول عزة بأن فرحة مالك بالثورة كانت عارمة وتفوق الوصف، فالثورة التي طالما حلم بها وكان يراها بعيدة المنال قد قامت وأضحت قريبة جدا، فعاشها بكل جوارحه.

ولكنه دفع ثمن ذلك غاليا، حيث تم إيقافه يوم 10 جانفي إثر تحرّكات حي التضامن واقتيد إلى الداخلية التي قبع في دهاليزها ثمانية أيّام، عرف فيها كل أنواع التنكيل والتعذيب. أخذ مالك بتهم ثقيلة حينها كالتحريض على قلب النظام وسب الرئيس وغير ذلك من التهم التي تجزم عزة بأنها كانت ستجعله لا يرى النور مجددا لولا انتصار الثورة.

"*كان يتوقع ذلك، حتى أنه رفض الإقامة في بيتهم في تلك الأيام لأنه كان يخشى- أن تتم مداهمته واعتقاله أمام أعين عائلته التي مازالت تعاني من صدمات الاقتحامات التي ذاقوا ويلاتها في فترة سابقة.*"

تعرض مالك لتعذيب فظيع داخل أقبية الداخلية. تقول عزة أنه كان يتجنب الخوض في الموضوع ولم يحدثها يوما عمّا شهده هناك ولكن رفاقه أكدوا لها أنّ الجلادين تعمدوا التنكيل به بعد أن تعرف عليه أحد الأعوان وصرخ "هاو زميمهم يخطب في 9 أفريل".

من الطرائف التي رواها مالك لعزة أنّ المفتش سأله عن صلة قرابته بصادق الصغيري، فأجابه أنّه والده. ولمّا قال له أنّه حقّق معه سنة 1991، ردّ عليه مالك "*ربي يطوّل في عمرك وتبحث ولدي*".

كان مالك يسخر من سذاجة الاعوان مثلا حيث كانوا يسألونه عن أسماء المجموعة التي استقالت من الديمقراطي التقدمي، فكان يوهمهم بأنها معلومات سرية سيطلعهم عليها مقابل الحصول على سجائر في حين كانت القائمة منشورة. كان مالك يقول أنّها ألذّ سيجارة يدخّنها في حياته.

داخل أقبية الداخلية، كان مالك معزولا تماما مع رفاقه عن مجريات الاحداث، يستوي الليل عندهم بالنهار وينعدم إحساسهم بالوقت. حتى أنّ الجلادين امسكوا بهم ليلة 13 جانفي وأخرجوا رؤوسهم من الشبابيك المرتفعة ليستمعوا إلى هتافات السيارات المأجورة التي خرجت إلى شارع الحبيب بورقيبة تهتف بكل حماس "يحيا بن علي". وصاحوا فيهم قائلين "انتهت اللعبة، انتصر النظام. اسمعوا، اسمعوا".

دخل مالك ورفاقه في حالة من الاكتئاب ليلتها وأدركوا انهم لن يروا نور الشمس مجددا. استمر اكتئابهم إلى يوم 18 جانفي، فلم يكونوا يعلمون شيئا عمّا حدث قبلها بأربعة أيّام، حتى أطلّ عليهم أحد الاعوان وقال لهم بسرعة بعد أن فتح اقفال الزنزانة قبل أن يغادر على عجل "الرئيس تبدل"...

"

المفتش سأله عن صلة قرابته بصادق الصغيري، فأجابه أنّه والده. ولمّا قال له أنّه حقّق معه سنة 1991، ردّ عليه مالك "ربي يطوّل في عمرك وتبحث ولدي"

"

صدق السجين، كذب السّجّان

قراءة في كتاب "الحبس كذّاب والحيّ يروّح" لفتحي بن الحاج يحيى

بقلم: **خلود الخمّاسي**

مدرّسة لغة أنجليزية

ومؤسسة دار بركة للنشر الالكتروني

khouloud@tounesaf.org

صودر تاريخ البلاد في مدارسها وتلفاز الزعيم والجنرال وإذاعتهما وصودرت الأقلام والدفاتر والمطابع وأصبح تاريخ الجمهورية التونسية الحديثة أقرب إلى كسكاس يعد فيها كسكسي قليل "السقاء" سوء مذاقه من سوء إعداده. أصبح المخيال الشعبي متشبعا أو شبه متشبع بفكرة سطحية عن تاريخ البلاد وعبادها. ولكن كمارد مصباح علاء الدين تخرج لنا من رحم ثورة 2011 سير ذاتية لمناضلين أفنوا العمر أو كادوا حبا في الوطن وتوقا للحرية والانعتاق وتحقيقا لدرجات أعلى وأكبر من الإنسانية .

ما عسى الحبس يخبرنا؟ فتحي بن الحاج يحيى يجيب "الحبس كذّاب والحي يروّح" ويخطّ تحت العنوان "ورقات من دفاتر اليسار في الزمن البورقيبي" وينشرها عز الدين الحزقي في إطار منشورات جمعية نشاز ضمن سلسلة كلمات عابرة. كتاب في 192 صفحة قدّم له المسرحي توفيق الجبالي وحاول فيها الكاتب تكثيف الحديث عن سنوات طوال من السجن السياسي.

يستكين الكاتب إلي بسيط المفردات وعميق المعاني فمثلا يعرف اليسار التونسي في المقدمة بأنه "*حكاية أجيال متعاقبة، أحلى ما فيها عناد على رفع التحدي، ورفض أن يختزل الوطن في الشخص الواحد (...)*" (ص 8). أصرّ بن الحاج يحيى أن يكون كتابه وفيا لهذا التعريف فنرى عدة اختلافات في الشرائح الاجتماعية بين محافظ نراه عموما في الأولياء من الأمهات وآباء المساجين وهم كذلك بإرادة أو بغيرها مطبعون مع دولة الحاكم الواحد مثل أغلب أعوان المنظومة السجنية وبين أقلية جنسية يجسدها حضور المثليين في شخصية زينوبة وهي بيولوجيا ذكر يرى في ذاته امرأة ولذلك آثر الكاتب إلا أن يصفها كما تحب، بتاء التأنيث. ربما يتساءل القارئ عما إذا كانت هناك علاقة بين هؤلاء الشخوص: الكاتب ووالداه وزينوبة. الإجابة، نعم. العلاقة هي تونس مختلفة ومتعددة. تحتاج زينوبة تبانا أحمر في السجن فتجلبه لها والدة فتحي نزولا عند طلبه ولا تعلق الكثير وهل يستحق الأمر إسرافا في الكلام؟ يواصل الحاج يحيى إكرام زينوبة فيكون لها صوتها الخاص في الكتاب تنقد به جيل اليسار الجديد فتصفه بالـ"تقوعير" (الغلاظة والفظاظة في التصرفات) مقارنة بجيل اليسار الأول شديد اللطف في فرنسيته!

مرح الكتابة: الكتابة بحب دون مرارة، رؤية نقدية

تعاطف بن الحاج يحي يمتد إلى سجّانيه وكأني به لا يضيق بسجنه الصغير بقدر ما يضيق بتونس سجنا كبيرا وكأني به يعتبر سجنه طقس عبور نحو وطن أرحب وأكثر ألوانا. لا نجده في ورقاته غاضبا متشفيا لا في زعيم الأمة وحبيبها ولا في سجانيه، بل مرحا في طرح الأحداث، متواضعا دون الوقوع في التواضع الكاذب أو الابتذال. بل إنه حتى لا ينفخ في صورة اليسار فتراه يتحدث عن سجينات سجن الكاف وكيف كن يستثرن المساجين الرجال رغم الحيطان والحديد المرفوع بينهم وكيف أن البعض مسه حضور الجنس اللطيف ولكنه كبح عاطفته التزاما بالقضية أمام الرفاق. بل يضحك بن الحاج يحيى من الكي (محمد الكيلاني) في حادثة ساذجة يشهر فيها سلاحا على شرطي وقد طلب هذا منه أوراقه الثبوتية ظنا منه أنه على موعد غرامي مع إحدى الرفيقات.

بل يغدو "مدير الحبس في الكاف" في منزلة الأب ويستخدمهم هذا الأخير لفرز الجرائد قبل أن يسلمهم إياها فهو لا يفقه في "كلام الروم" (الفرنسية كما تسمّى في العامية التونسية) وعلى "أولاده"

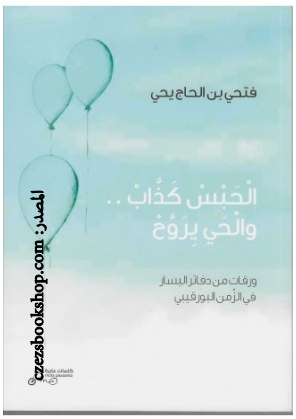

تفسير عناوينها حتى يقرر ما يمكن قراءته وما يجب منعه عن مساجين الرأي. تغدو تلك اللقاءات مداولات حامية بغرض الافتكاك من هذا والمنع عن ذاك. مدير السجن غدا صديقا للعائلة متى زارت ابنها السجين من تونس: الأب يجالس مدير الحبس والأم تجالس زوجة مدير السجن بل ويتبادلون واجب الضيافة من طعام وشاي وحديث لين. هذا سجّان بورقيبة وهذا سجين بورقيبة وهذه أم السجين تبرّر حكم بورقيبة في ابنها وتبقى على إكبارها للزعيم فالمعادلة سهلة: بورقيبة يرى أمرا وولدها ورفاقه يرون أمرا آخر والسجن نتيجة طبيعية للصدام .

ربما أطنبت هذه المراجعة في الحديث عن الانساني في التجربة السجنية وهل أبحث، كقارئة، عن غير هذا في أدب السجون؟ وفتحي بن الحاج يحيى لا ينفك يدغدغ الانساني فيك. وهل السياسة في جوهرها غير هذا. أليست الذهاب نحو الآخر والتشارك في الفضاء العام للصالح العام بما فيه من تعدد واختلاف؟ أليست أيضا الوقوف على الأخطاء والمراجعات العميقة للمواقف من بعض القضايا مثل اللغة والهوية أو مدى تداخل القضايا الإقليمية مع الشأن الوطني وغلبة تلك على ذاك؟

> ”
>
> *هذه أم السجين تبرر حكم بورقيبة في ابنها وتبقى على إكبارها للزعيم فالمعادلة سهلة: بورقيبة يرى أمرا وولدها ورفاقه يرون أمرا آخر والسجن نتيجة طبيعية للصدام.*
>
> “

بين من ينتفض ومن يجني ثمار الانتفاضة

قراءة في كتاب "المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي"

تأتّت هذا الكتاب الصادر عن المجمع التونسي للعلوم والآداب "بيت الحكمة" 1999 عبر جهد جماعي متكامل تضافرت فيه أعمال عدد من الأكاديميين والباحثين باختصاصاتهم المتنوّعة بتنسيق من الهادي التيمومي، وتندرج ضمن العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة على غرار التاريخ، والآداب، والتراث، والفنون وعلم الاجتماع.

احتوى الأثر على ستّ عشرة دراسة مقسّمة تاريخيا إلى جزئين: شمل الأول حقبة ما قبل دخول الحماية الفرنسّية إلى تونس، ودراسات القسم الثاني انطلقت من تلك الفترة أي 1881.

ما يميّز هذه الدراسات هو اعتمادها على مقاربة بديلة نفضت الغبار عن "المهمّشين" تاريخيا من طبقات وسطى وشرائح اجتماعيّة شعبية واسعة وضعتها تحت مجهر الدراسة والتأْريخ لنضالاتها ودورها الاجتماعي المفصلي في تاريخ تونس القديم والحديث.

ولئن أُفْرِدَت بعض الدراسات ضمن هذا الكتاب للاهتمام بحركات تلك القوى المجتمعيّة التي تجاوزتها أقلام المؤرخين أو حادت عنها، وقد يكون مردّ ذلك لنقصٍ في المعلومات وصعوبة جمعها أو لطمسِ الحقائق وتحريف التاريخ من باب الولاء السياسي والديني، فقد أشارت معظمها (أي الدراسات)، على اختلاف محاورها الكبرى كالبحث في أنماط العيش والذهنيات وأشكال الوعي، إلى محوريّة الفاعل المغيّب أو "الصامت" في إنتاج ودفع السيرورة النضاليّة والاحتجاجيّة في تونس.

وهو ما أكّده الهادي التيمومي في تقديمه لهذا الكتاب بقوله " *إنّ معرفتنا لبعض جوانب تاريخ الشرائح الاجتماعيّة المهيمن عليها... لا يمكن أن يتمّ إلّا عبر غربلة نقديّة شاقة ومريرة لما تركته الشرائح الاجتماعية المهيمنة من تراث يتصل بتاريخها هي دون سِواها، وممّا لا شكّ فيه أنّ ما نجده في هذا التراث عن الشرائح الشعبيّة والوسطى مُجانب للصواب لأنّ نخب السلطة والثروة والدين ناصبت هذه الشرائح الاجتماعيّة العداء واعتبرتها أناسًا جهلة محافظين، بل متهمّجين بل سفهاء يلبّون كل صوت داعٍ للفتنة والفساد* ".

قُسِمت الانتفاضات و"الاحتجاجات الشعبيّة" حسب هذا المرجع إلى سياسيّة واقتصاديّة ودينيّة مع غلبة الطابع الاجتماعي البحت المشترك بينها؛ إذ اتجهت جميعها إلى محاولة تحسين أوضاع من هم وراء صفحات وكواليس التاريخ المكتوب والمتناقل لتحريرهم من بوتقة المحتكرين للثروة والسلطة ومَنْ أثقلوهم بالضرائب، ذلك أنّ تونس كانت على مرِّ تاريخها، ولازالت، بلد جباية بامتياز.

لعلّ أهم الدراسات ضمن هذا الكتاب، من حيث احتواءها على كمٍّ محترم من المعلومات التاريخيّة حول الفئات الفاعلة في الحراك المجتمعي على مرّ تاريخ تونس، دراسة أستاذ التاريخ محمد حسن **"حركات العامة بمدن إفريقيّة في العهد الحفصي"** التي كشفت لنا الدور المهمّ للمهمّشين سواء من هم داخل دائرة النشاط كصغار التجّار والفلّاحين والحرفيين، أو المتواجدين خارج الدورة الاقتصادية من عاطلين عن العمل ومسلوبين للحريّة (الرقيق). وقد كان البدوي أو الفاعل المحلّي الريفي الأبرز حضورا في تلك التحرّكات ذات الطابع العفوي والبسيط أحيانا (نظرا لغياب التنظيم والقيادة)؛ فأولى بوادر المقاومة الشعبيّة انطلقت من صفوف المزارعين ثمّ وجِّهت نحو الحواضر أين التحمت بانتفاضات واحتجاجات التجّار والحرفيين لتتمكّن من تكوين أولى التحالفات العمّالية أو النقابات بالمفهوم الحديث، وهي أحد أشكال النضال، وكانت في شكل رابطات مثّلت خطوات أولى في محاولة السير نحو نمط الاقتصاد العالمي (الرأسماليّة).

" *لقد رأينا أنّ أهل البادية من الأعراب كان لهم قصب السبق في عديد الحركات السياسية مثل التصدي لحملة أبي الحسن الحريني والسياسة المستبدّة لبني حفص وكثيرا ما كانت تحرّكاتهم منطلقا للانتفاضات العامة بالمدن*".

يُبرِزُ ذلك العلاقة الجدليّة بين الريف/المدينة وبشكلٍ أعمّ المركز/الأطراف (والتي مازالت قائمة لليوم).

أمّا دراسة الهادي التيمومي المعنونة "**صغار الكسبة في البلاد التونسيّة: الحرفيين والتجّار (العشرينات- ستينات القرن العشرين)**"، فقد سلّطت الضوء على دور الشرائح الاجتماعيّة الوسطى

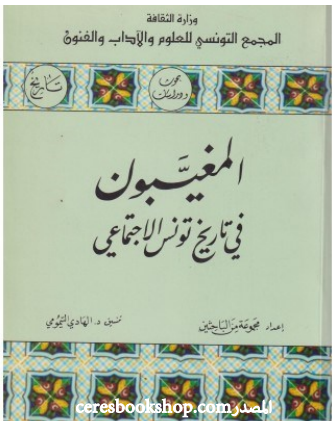

المصدر: ceresbookshop.com

في ظل انسحاب الطبقة العليا (البرجوازيّة) وضعف الطبقات الدنيا أو السفلى، ممّا جعلها تتولى مهمّة قيادة التحرّكات ونخصّ بالذكر الطلبة والمثقفين الذين انتظموا بمعيّة فئات أخرى من العمّال ضمن هيكل واحد وهو الحزب الحرّ الدستوري بشقيه القديم والجديد ودوره الرئيس في الحركة الوطنية منذ 1920 إلى جانب الهياكل النقابيّة، وأبرزها الاتحاد العام التونسي للشغل، التي دعمت الحزب عن طريق الاستجابة لمختلف التحرّكات التي دعا إليها والتي لا يمكن إنجاحها دون مشتركة القوى العاملة وأهمها الإضرابات العامّة .

بعد الاستقلال وُزِعت المكاسب أو "الغنائم" إن صحّ التعبير حسب الولاءات وبطرق غير متساوية عمّقت الفوارق الاجتماعية وزادت في حدّتها بل وأجهضت الحلم الوردي للاستقلال إذ " *تحصّل عدد من قادة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وبعض الحرفيين والتجار المنتمين إلى الساحل -والذين ناضلوا في صفوف الحزب الحرّ الجديد أو الذين لهم قرابة عائليّة أو صداقة مع أصحاب النفوذ- على بعض الامتيازات مثل رخص التوريد والتصدير والقروض*".

يؤكّد هذا الأثر/ المرجع على أنّه، تاريخيًا، كثيرا ما يقع الالتفاف على نضالات من وقفوا ضد قوى الاستغلال والسلب، ومن قالوا "لا" للزحف السّلطوي؛ ليقع تحويل وجهة الثورات والانتفاضات التي تقوم بها "العامة" لصالح رموز جديدة للاستبداد وتُطوى تحرّكات العوام والمهمّشين والمُغيّبين عنْوةً في ثنايا التاريخ دون أن ترى نور الاعتراف.

بقلم: **كوثر الردّادي**

طالبة ماجستير ومتحصلة على الإجازة التطبيقية في علم الاجتماع

kawtherraddadisoc@gmail.com

"

يقع تحويل وجهة الثورات والانتفاضات التي تقوم بها "العامة" لصالح رموز جديدة للاستبداد وتُطوى تحرّكات العوام والمهمّشين والمُغيّبين عنْوةً في ثنايا التاريخ دون أن ترى نور الاعتراف

"

جمعية تونس الفتاة

الهاتف: 29797625

البريد الالكتروني: contact@tounesaf.org

الموقع: www.tounesaf.org

فايسبوك: facebook.com/tounesalfatet

تويتر: twitter.com/tounesalfatet

انستغرام: @tounesaf